في اجتماع استثنائي للحكومة لمناقشة مستوى تنفيذ نتائج مؤتمر المانحين

التأكيد على الارتقاء بالأداء المؤسسي لمختلف القطاعات الحكومية والتخلص من البيروقراطية

إقرار إعادة النظر في إدارة تنفيذ المشروعات واختيارها عبر الإعلان والتنافس الشفاف ومنحها صلاحيات كاملة

العمل على استكمال إنشاء الوحدات التنفيذية بقطاعات الكهرباء والزراعة والمياه والتعليم الفني والصحة

تثمين جهود وزارة التخطيط للتسريع باستكمال تخصيص بقية العهد المقرة في مؤتمر المانحين

صنعاء / سبأ:

كـرس مجلس الوزراء في اجتماعه الاسـتثنائي الذي عقد امس برئاسـة الدكتـور علي محمد مجور رئيس المجلس لمناقشـة تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي الخاص بمستوى تنفيذ نتائج مؤتمر المانحين بلندن والعوامل المرتبطة بالجهات المعنية التي تعيق عملية الاستفادة من بعض التعديلات.

وتضمـن التقرير أبرز العوامل المؤثرة على عملية التنفيذ والمتمثلة في بطء متابعة إنجاز الدراسـات المطلوبة للمشاريع ومراجعتها بشكل دقيق والتأكد المسبق من أنها تلبي متطلبات الجهات التمويلية إضافـة إلى ضعف المتابعة للمشـاريع المتعثرة الممولة خارجيا, وممارسـة بعـض الجهات للمركزية الشـديدة في عملية الإشـراف والإدارة وكذلك تقدم بعض الجهات الحكوميـة بطلب توفير التمويل لمشاريع تم إرساؤها على شركات سواء من خلال المناقصات بنظام التمويل والتنفيذ أو بالتكليف.

ومـن العـوامـل المـؤثـرة أيـضـا التأخر في تنفيذ بعض الالتزامات والترتيبات اللازمة لنفاذ بعض اتفاقيات التمويل، وضعف الإدارة في وحدات تنفيذ المشاريع.

واستمع المجلس إلى إيضاحات الـوزراء المعنيين بصورة مباشرة عن المشاريع المتعهد بتمويلها عبر مؤتمر المانحين وتحديدا في قطاعات التعليم والصحة والخدمة المدنية والتأمينات والكهرباء والطاقة والمياه والصرف الصحي والنقل والـشـؤون الاجتماعية والـزراعـة والـري والأشـغـال الـعـامـة والـطـرق والمالية.

وفي الاجتماع شدد رئيس الـوزراء على ضـرورة إعـادة النظر فـي إدارة تنفيذ المشروعات واختيارها عبر الإعلان والتنافس الشفاف ومنحها الصلاحيات الكاملة وكذا العمل على تحديد الشركات الاستشارية العالمية الكفؤة لتتولى عملية إعـداد الدراسات الخاصة بالمشاريع ، مؤكدا في نفس الوقت على ضرورة الارتقاء المستمر بـالأداء المؤسسي للقطاعات المختلفة بالوزارات والتخلص من البيروقراطية في أداء الجهات الحكومية ، موضحا أهمية اختيار المقاول المؤهل للقيام بعملية التنفيذ لتلافي الوقوع في مشاكل التأخير أو التعثر في تنفيذ المشاريع.

وفي ضوء مناقشته للتقرير ثمن المجلس الجهود المبذولة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي وما اتخذته من اجراءات للتسريع في استكمال تخصيص بقية العهد المتعهد بها في مؤتمر المانحين.

واتخذ المجلس بهذا الشأن مجموعة من القرارات منها الزام جميع الوزارات المعنية بتقديم برنامج زمني لتجاوز الصعوبات التي تحول دون الاسراع في عملية توقيع اتفاقيات التمويل والعمل على استكمال انشاء الـوحـدات التنفيذية وتحديدا في كل من الكهرباء والطاقة والزراعة والري والمياه والبيئة والتعليم الفني والمهني والصحة العامة والسكان وفقا لما أكد عليه رئيس المجلس من اجراءات وبحيث تتولى وزارة التخطيط والتعاون الدولي تقديم تقرير تقييمي شامل إلى المجلس خـلال ثلاثة أشهر حـول مستوى تنفيذ البرامج المزمنة للمناقشة واتخاذ القرارات اللازمة إزاء الجهات المتقاعسة عن التنفيذ.

كما اكـد المجلس على جميع الـوزراء المعنيين كل فيما يخصه سرعة استكمال كافة الإجـراءات المطلوبة وبما يسرع في عملية تنفيذ المشروعات التي تم التوقيع على اتفاقيات التمويل الخاصة بها مع الجهات الممولة حسب ما جاء بمصفوفة الإجـراءات المطلوب تنفيذها ومتابعة سير العمل في المشروعات قيد التنفيذ لضمان استكمالها في المواعيد المحددة ووجـه المجلس وزراء كـل مـن الصحة والكهرباء والطاقة والمياه والبيئة والزراعة والـري والتعليم الفني والتدريب المهني والنقل سرعة مـوافـاة وزارة التخطيط بـالـدراسـات والوثائق النهائية الخاصة بالمشاريع المحددة في البرنامج الاستثماري التي تتطلب تغطية الفجوة التمويلية لها.

كما شدد المجلس على جميع الوزراء ورؤساء الهيئات والمصالح المعنية التي لديها مشاريع مدرجة ضمن البرنامج الاستثماري ويتطلب الأمر تمويلها من مصادر خارجية سرعة شـراء استملاك وتهيئة الأراضـي المخصصة لتلك المشاريع في المواقع المحددة وموافاة وزارة التخطيط والتعاون الدولي بنسخة من وثائق الملكية والعمل على سرعة استكمال الترتيبات والخطوات المطلوبة منها وفقاً للبرنامج الزمني المحدد قرين كل مشروع والتي تضمنتها مصفوفة الإجـراءات التي سبق موافاة الجهات بها ورفع تقرير إلى نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي عن مستوى التقدم في التنفيذ خلال شهر من تاريخه .

واكـد المجلس على نائب رئيس الـوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي متابعة الخطوات والإجراءات اللازمة لاستكمال تخصيص بقية المبالغ المتعهد بها لتمويل المشاريع حسب المقترحات المقدمة من وزارة التخطيط في اطار البرنامج الاستثماري للخطة وذلك في ضوء ما تقدمة الجهات المشمولة بهذا القرار من وثائق ودراسات نهائية وتقارير عن مستوى التقدم في تنفيذ المشاريع الممولة خارجيا.

كما أكد المجلس على جميع الجهات المعنية كل فيما يخصها اتخاذ الإجـراءات الكفيلة للوفاء بالتزامات الحكومة خصوصاً فيما يتعلق بالتقيد بقانون المناقصات والمزايدات والمشتريات الحكومية عند تنفيذ الأعمالاً المتعلقة بالمشروعات سواء أكانت أعمال تنفيذية أو خدمات استشارية والتسريع في تنفيذ مصفوفة الإصلاحات الإدارية والمؤسسية.

تطهير المؤسسة العدلية

فيصل الصوفي

استقلال القضاء كهيئة أو كـسـلـطـة, واسـتـقـلال القاضي كشخص, من أهم ضمانات حقوق الإنسان وتطبيق القانون وتحقيق العدالة, وإضافة إلى الاستقلالية هناك ضميمة أخرى وهي أن تتوافر للمؤسسة العدلية المآل الكافي أو الـلازم لأداء وظائفها وتمكين القاضي من العيش عيشة محترمة تقيه الانشغال بالشؤون الشخصية والعائلية وتجعل يده مغلولة إلى عنقه ولا تمتد لأيدي المتقاضين أو المال العام .. وأزعم أن هذه الشروط تتوافر لدى القضاة في المحاكم والنيابات العامة على مختلف درجاتها وبالتالي فلا عذر لهم إن هم قصروا أو أفسدوا وأفسدوا, فما دام المجتمع قد منحهم هذه المكانة فعليهم أن يحسنوا القيام بمهمتهم, ومن لم يحسن ذلك عليه أن يتقبل زحزحته إلى ساحة أخرى غير ساحة العدالة حتى لو كانت هذه المساحة هي السجن.

منذ نحو ثلاثة أعـوام شرع مجلس القضاء الأعلى في إحالة قضاة محاكم ونيابات إلى المجلس التأديبي وتم إيقاف وفصل الذين أدينوا بجرائم مخلة بالعدالة .. ويوم أمس كان المجلس الأعلى للقضاء أمام خمس حالات من هذا النوع .. وهي متممة لمئات الحالات التي سجلت خلال الأعوام الثلاثة الماضية .. والـمـرء عندما يشعر أن مبدأ المساءلة يعمل يشعر بالاطمئنان والرضا, وتزيد هذه الطمأنينة عندما يشعر أن هذا المبدأ بدأ يترسخ في سلطة القضاء أو المؤسسة العدلية, لأن هذه المؤسسة تعني بأخص وأهم ما ينشده الإنسان ويتطلبه استقرار المجتمع وهو العدالة .. ولسنا فرحين لأن قضاة ورؤساء ووكلاء نيابات يساءلون أو يفصلون, فنحن لا نعرفهم وليست لدينا ولهم مشكة أو خصومة, بل فرحين لأن ذلك يلبي لدينا الرغبة في تطهير المؤسسة العدلية من الفاسدين والظالمين ومنتهكي القانون.

ومبدأ المساءلة هذا أو مبدأ الحساب والعقاب ينبغي أن يتحول إلى قانون يعمل من تلقاء نفسه داخل السلطات الأخرى التنفيذية والتشريعية, وداخـل كـل إدارة, فمكافحة الفساد وقمع سلوك الفاسدين الخارجين عن القانون ينبغي أن تكون عملية متكاملة وسائدة في كل هيئات ومؤسسات الدولة والإدارات الحكومية صغيرها وكبيرها, وأن لا تستثني أي هيئة أو إدارة تحت أي مبرر. فلا مصلحة لأحد في الفساد .. المصلحة الوحيدة هي من نصيب الفاسدين, وما عداهم الجميع في البلاد خاسر.

بكلفة بلغت (100) مليون دولار

رئيس الوزراء أثناء وضع حجر الأساس لمشروع أبراج صنعاء

الحكومة حريصة على توفير العوامل الداعمة للاستثمار التي تتطلبها المدن الرئيسية

صنعاء /سبأ:

وضع الدكتـور علي محمد مجور رئيـس الوزراء أمس حجر الأسـاس لمشـروع(صن رايز تاورز) ابـراج صنعاء « الواقع فـي منطقة ظهر حمير بأمانـة العاصمة وذلك بتكلفة تبلغ 100 مليون دولار.

وكان في اسـتقبال رئيس الوزراء في موقع المشـروع الأخـوة وزير الدولة أمين العاصمـة عبد الرحمن الاكوع ووزير الأشـغال العامة والطرق المهندس عمر الكرشمي ووزيـر الصناعة والتجارة الدكتـور يحيى المتوكل ونائب وزيـر النفط والمعـادن أحمد عبـدالله دارس والأخوين رئيـس الهيئة العامة للاسـتثمار صـلاح العطار ورئيس الهيئـة العامة للأراضي والمسـاحة والتخطيط العمرني يحيى دويد ورئيس المؤسسـة العامـة القابضة للتنمية العقارية والاستثمار سعد صبره.

العطار : المشروع نواة لمشاريع إستراتيجية أخرى محلية وأجنبية

واستـمـع رئـيـس الـــوزراء والمسؤلون المتواجدون في موقع المشروع إلى شرح من المسئولين عن المشروع الذي يأتي ثمرة للتعاون الاستثماري والشراكة الاستثمارية المتمثلة في تمويل القطاع الخاص الإماراتي والقطاع الحكومي الاستثماري في اليمن، يشمل إنشاء ثمانية أبراج عقارية سكنية وفندقية بارتفاع ستة عشر طابقا لكل برج .. مؤكدين انه قد تم مراعاة خصوصية البناء التراثي اليمني في تصميم الواجهات باستعمال الزخارف والجماليات المميزة للعمارة اليمنية التراثية وكـذا التصميم الحديث المجسد لشخصية المشروع العالمية المعاصرة .. مشيرين إلى انه قد تم الحرص على توفير عناصر الراحة والأمان والترفيه والعديد من الخدمات والتي منها قاعات الاجتماعات والاحتفالات والمطاعم ومركز خدمة رجال الأعمال وناد اجتماعي وملاعب للأطفال وكذلك مهبط لطائرات الهيلكوبتر لخدمة رجال الأعمال والحالات الطارئة.

وقد أكد رئيس الـوزراء حرص الحكومة على توفير كافة العوامل المساعدة والداعمة لهذا النوع من الاستثمار الذي تتطلبه الكثير من المدن الرئيسية اليمنية وفي المقدمة العاصمة صنعاء، وحـث الجهات القائمة على المشروع سرعة البدء في تنفيذ هذا المشروع العقاري الحيوي لما يمثله من أهمية عقارية وقيمة اقتصادية واجتماعية عبر توفيره لـلآلاف من فرص العمل في مكوناته المختلفة . وفي حفل التدشين الذي اقيم بالمناسبة بفندق موفنبيك بصنعاء تحدث رئيس الهيئة العامة للاستثمار صلاح العطار قائلاً «: أن وضع حجر الاساس لمشروع سن رايـز تـاورز الـذي تنفذه شركة انشاء للتطوير والاستثمار التابعة لمجموعة بن حم البترولية الاماراتية بالشراكة مع المؤسسة العامة القابضة للتنمية العقارية والاستثمار ممثلة عن الحكومة ، هو البداية الحقيقية لتنفيذه على ارض الواقع ليلمس خدماته المستفيدون والمواطنيون على حد سواء» ..

مشيراً إلى ان المشروع سيساهم في عملية التنمية الاقتصادية ، وهو عبارة عن ثمانية ابراج سكنية تبنى على مساحة ((200 ر 30))الف متر مربع وتضم هذه الابراج وحدات سكنية ، وعدداً من المرافق الخدمية المتمثلة بالمطاعم وناد صحي وملاعب وغيرها .

ونوه بأن المشروع نواة لمشاريع استراتيجية أخرى محلية وأجنبية في جميع القطاعات الخدمية والإنـتـاجـيـة وخـاصـة مـن دولـة الامارات العربية المتحدة في ظل العلاقات السياسية والاقتصادية المتميزة بين البلدين الشقيقين.

واشـاد بـدور دولـة الامـارات في دعمها وتأهيلها الاقتصاد اليمني ودمـجـه في اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربي والتزامها بتنفيذ تعهداتها التي قدمتها في مؤتمر المانحين في نوفمبر 2006م .

وأكد العطار أن المشروع سيعزز الشراكة الاقتصادية ويشجعها بين القطاع الخاص الاماراتي والحكومة اليمنية ممثلة بالمؤسسة العامة القابضة للتنمية العقارية والاستثمار/ شبام/ في ظل جهود الحكومة المبذولة من أجل تنقية بيئة الاستثمار وتقديم التسهيلات والرعاية للاستثمارات.

مـن جهته قـال المهندس الاستشاري للمشروع التابع لشركة إنشاء للتطوير والاستثمار الاماراتية محمود ابو شادي ان الفكرة الاساسية للشركة المالكة هو إيجاد مشروع سكني حديث في اليمن بمقاييس وإمكانيات عالمية .. مشيرا الـى انـه تم الاستعانة بمكتب استشاري عالمي هو جيمس كيوبيت آند بارتنرز استشاريون بريطانيون ، لتنفيذ هذا المشروع لما له من خبرة دولية من خلال تواجده منذ أكثر من سبعين عاماً في بريطانيا والعالم وتواجده في السوق الخليجي من خلال مكتبه الاقليمي في الامارات وخبرة متميزة لمجموعة كبيرة من المهندسين الموجودين في إثنى عشر مكتباً حول العالم .

وأشاد بالبيئة الاستثمارية الملائمة في اليمن والتي ساعدت الشركة على الاقدام على الاستثمار في هذا المشروع ، ودراسة الاستثمار في مشاريع أخـرى في مجالات مختلفة .

فيما أكد رئيس الهيئة العامة القابضة للتنمية العقارية والاستثمار سعد صبره ان البدء الفعلي لتنفيذ الاعمال الانشائية لهذا المشروع الذي تساهم فيه المؤسسة القابضة بنسبة 40 بالمائة سيكون في اكتوبر القادم ، بعد استكمال بعض الاجراءات المتعلقة في المشروع .. مشيراً الى ان المؤسسة العامة القابضة للتنمية العقارية والاستثمار التي انشئت مؤخرا بقرار جمهوري، تهدف الى اقامة المشاريع الاستثمارية في المجالات السكنية والتجارية والسياحية والصناعية وغيرها من المشاريع الاستثمارية العقارية وكذا المساهمة في انشاء مشاريع مشتركة او المساهمة في رؤوس اموال الشركات التي يكون نشاطها مرتبطا بنشاط المؤسسة من خلال تقديم الارض.